النهار ٢١-٢-٢٠١٨

على مجلس الوزراء اتخاذ قرارات مالية مصيرية...

توفيق كسبار

مجلس الوزراء يواجه الآن تحدياً كبيراً. التحدي لا علاقة له بالانتخابات القادمة، ولا بعقود النفط والغاز أو الكهرباء، ولا بعقود كبيرة جديدة تستوجب التوافق المسبق. التحدي الذي يستدعي قرارات شجاعة ومصيرية من قِبل مجلس الوزراء ظهر منذ بضعة أيام بشكل تقرير من بضع صفحات لصندوق النقد الدولي عن لبنان .

فيوم الاثنين قبل الماضي، نشر صندوق النقد الدولي على موقعه الإلكتروني تقريراً أولياً غير اعتيادي بتعابيره الإنذارية بالنسبة إلى الوضع المالي والنقدي في لبنان، وذلك إثر مشاورات رسمية قامت بها بعثته لفترة أسبوعين في بيروت على أن يصدر التقرير السنوي، المسمّى "مشاورات المادة الرابعة"، بعد بضعة أشهر.

ومن المعروف أن الصندوق يحرص دوماً أشدّ الحرص، في حال كانت نتيجة تقويمه غير إيجابية، على صياغة ملَطّفة تتجنّب التعابير القوية تفادياً لأي تأثير سلبي قد تحمله هكذا تعابير على الأسواق والأوضاع المالية والنقدية. لذلك، فالتعابير الواردة في التقرير مثل أولوية اتخاذ إجراءات ملحّة/مستعجلة(urgent) ، وتصويب السياسة المالية فوراً (immediately)، وأنّ سياسات مصرف لبنان القائمة تؤدي إلى تشوّهات في السوق(market distortions) ، كلّها تعابير صادمة بتحذيراتها القوية.

هذه ليست المرة الأولى التي يحذّر فيها صندوق النقد الدولي من تطورات الوضع المالي والنقدي في لبنان، إلا أنها المرة الأولى التي يقدّم تقريراً يتضمّن تحذيرات واضحة تدعو إلى السرعة في اتخاذ إجراءات حمائية أو تصحيحية. ما أهم النقاط في هذا التقرير الأولي؟

في المجال المالي البحت، أي المتعلّق بالموازنة الحكومية، يرى التقرير أن الوضع المالي لا يزال "شديد الصعوبة ويحمل مخاطر كبيرة"، في حين من المتوقّع أن يستمر الارتفاع المطرد في العجز والمديونية، بالأخص بفعل كلفة الرواتب والأجور والفوائد. هذا إذا بقيت السياسات القائمة على حالها. ومن اللافت في هذا المجال أن يشير التقرير في الجملة القصيرة نفسها إلى الحاجة إلى إصلاح قطاع الكهرباء ومحاربة الفساد.

وفي هذا المجال، يخلص التقرير إلى أنه "لا مفر من تصحيح مالي كبير... إذا أُريد الحفاظ على سياسة سعر الصرف الثابت". لذلك، لبنان بحاجة إلى تنفيذ سياسات عاجلة تؤدي إلى تخفيض ملموس في العجز والدَين. ويقترح الصندوق القيام بتصحيح مالي بحوالى ٥% من الناتج المحلي، أي إنه يدعو الحكومة إلى اتخاذ إجراءات تزيد الإيرادات و/أو تخفّض النفقات الجارية بحيث تؤدي إلى تخفيض العجز ٢،٧ مليار دولار تقريباً على فترة بضع سنوات، على أن تضع تلك الإجراءات الدَين الحكومي نسبة إلى الناتج على منحى انحداري. هل باستطاعة مجلس الوزراء اتخاذ وتنفيذ هكذا قرار هام؟ لا أعتقد.

في المجال النقدي المتعلق بمصرف لبنان والمصارف، يستعمل التقرير تعابير بالقوة نفسها مشيراً إلى نتائج سلبية عدة لسياسات مصرف لبنان، منها خصوصاً ما يُسمّى "هندسات مالية" التي لا تزال قائمة حتى الساعة وهي مستمرة إلى أجل غير منظور. فالهندسة المالية لمصرف لبنان منذ صيف ٢٠١٦ أدّت إلى ارتفاع مخاطر المصارف تجاه مصرف لبنان من خلال نقل المصارف في لبنان موجوداتها الخارجية من المصارف في الخارج إلى مصرف لبنان. كما أثّرت هذه السياسة

سلباً على الموجودات الخارجية الصافية لمصرف لبنان وكلفتها. لاحظوا أن التقرير يشير، كما يجب الإشارة، إلى الموجودات الخارجية الصافية (net) لمصرف لبنان، التي أصبحت سلبية، وليس إلى موجوداته الخارجية الإجمالية (gross)التي يركِّز مصرف لبنان، تقريباً مع كل وسائل الإعلام، عليها.

ويضيف التقرير أن سياسات مصرف لبنان أدّت إلى ارتفاع ملموس في الفوائد و"أضعفت ميزانية المصرف" نفسه. وإضعاف ميزانية المصرف هو التعبير اللطيف للدلالة على خسائر مصرف لبنان المتراكمة منذ سنوات جراء سياساته وهندساته المالية. وبالفعل، عاود مصرف لبنان في عام ٢٠١٦ نشر التقارير عن عملياته في الجريدة الرسمية، وذلك بعد انقطاع دام أكثر من عشر سنوات، علماً أن قانون النقد والتسليف (المادة ١١٧) يقتضي النشر بشكل منتظم سنوياً. وتقول تلك التقارير المنشورة في الجريدة الرسمية أن نتائج عمليات مصرف لبنان، أي أرباحه، كانت صفراً كل عام وذلك منذ عام ٢٠٠٤، هذا في حين زعم مصرف لبنان منذ بضعة أشهر أنه "كان ولا يزال ينتج باستمرار أرباحاً كبيرة!"

على صعيد آخر يعطي الصندوق في تقريره أهمية خاصة لمكافحة الفساد العام في مؤسسات الدولة، فيخلص التقرير إلى التشديد على ضرورة تدعيم نظام لمكافحة الفساد. وهذا التدعيم يكون بتفعيل قانون الإثراء غير المشروع من خلال إلزام كبار المسؤولين وغيرهم، وأفراد عائلاتهم، وشركائهم، الإفصاح عن أموالهم بموجب محاسبة مدقَّقة. هل ترى، عزيزي القارئ، أن باستطاعة مجلس النواب ومجلس الوزراء سنّ وتنفيذ هكذا قانون؟ لا أعتقد.

في الخلاصة، نرى أن مجلس الوزراء يواجه وضعاً مالياً تتزايد مخاطره بإطراد، ونرى أن عليه أن يقرّر من دون إبطاء وكحدّ أدنى:

1–وضع سقف انحداري لعجز الموازنة بدءاً بحدّ أقصى، مثلاً ٣،٥ إلى ٤ مليار دولار في السنة الأولى مع موازنة عام ٢٠١٨، مع تخفيض العجز نصف مليار دولار على الأقل كل سنة خلال السنوات الثلاث القادمة. وينبغي تحقيق هذا الهدف بغض النظر عن التدابير اللازمة لإنجازه. إن مجرد الإعلان عن هذه السياسة والبدء فوراً بتنفيذها كفيل بتعزيز ثقة الأسواق المحلية والأجنبية بوضع لبنان المالي، وبتخفيض خطر اندلاع أزمة إلى حدّ كبير، وبتوفير مساحة زمنية كافية لإجراء الإصلاحات الضرورية.

2–إخضاع سياسات مصرف لبنان للمساءلة، كما تقتضيه القوانين والأعراف. ينبغي أولاً تقويمها بالنسبة إلى الكلفة العالية لهندساته المالية ووقعِها على المخاطر على الجهاز المصرفي. ويجب النظر إلى هذا الاقتراح على خلفية أن أياً من مجلس النواب أو مجلس الوزراء لم يجرِ أية مساءلة لسياسات مصرف لبنان منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي.

القرار الآن عند مجلس الوزراء، وعند مجلس النواب أيضاً، لدرء المخاطر المالية المتعاظمة التي يشير إليها صندوق النقد الدولي بوضوح هذه المرة. للأسف لا أتوقّع، كما غالبية اللبنانيين، أية إجراءات تصحيحية فعلية، خصوصاً في هذا الزمن الانتخابي. والسبب أن لا حافز يحث المسؤولين السياسيين على تصحيح الوضع ولن تكون هناك أية محاسبة لأي منهم بالتأكيد.

خبير اقتصادي